تاريخ استقبال المقال:2018/04/14 تاريخ قبول نشر المقال:2018/05/13 تاريخ نشر المقال:2018/06/26

الدولة الحديثة في عصر العولمة

The modern state in the age of globalization

د. عبد الرحمن بن شريط *

ملخص:

عرفت الدولة تطورات كبيرة منذ نشأتها وشكلت موضع اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ ظهورها، بحيث حملت معها أحلام المجتمعات في غد مشرق، فبعد مرحلة الاستبداد القبلي والسيطرة الملكية والكنسية استطاعت الدولة أن تتخلص من العوائق التي كانت تعيق دورها السياسي الذي يجسد تطلعات الأفراد في الحرية والكرامة وكان هذا بظهور الدولة الحديثة، إلا أن تحديا جديدا كان لها بالمرصاد آلا وهو(العولمة) التي وضعتها أمام محك جديد فهل تشكل العولمة امتدادا طبيعيا لها أم خطرا جديدا يهدد كيانها في سيادتها وديمقراطيتها؟

- الدولة- العولمة- الدولة الحديثة- السيادة

Abstract :

The state has known great developments since its inception and has become the focus of philosophers and thinkers since its inception. It brought with it the dreams of societies in a bright future. After the stage of tribal tyranny and royal and ecclesiastical control, the state was able to overcome the obstacles that hampered its political role, which embodied the aspirations of individuals for freedom and dignity. The emergence of the modern state, but a new challenge had to look at the (globalization) put before the test of new Is globalization a natural extension or a new threat to the existence of its sovereignty and democracy ?

- State - globalization - the modern state - sovereignty

* أستاذ جامعي ، جامعة الجلفة – الجزائر. الهاتف : 0772693287 ، البريد الاليكتروني : abidoubih@gmail.com
University of Djelfa- Algeria

مقدمة

لقد احتل مفهوم الدولة مكانة كبيرة منذ عهد سقراط الذي لم يضح بحياته في سبيل الفلسفة فحسب ولكن في سبيل الدولة كذلك، فقد أشار أفلاطون إلى أن سقراط وقف هادئا منتظرا تنفيذ حكم الإعدام، رغم انه اعتبر ذلك الحكم غير عادل، محافظة منه على العهد مع الدولة، رافضا فكرة الهروب لأنها في رأيه عصيانا مدنيا لا يليق بشخص صاحب مبادئ مثله. ويعكس هذا الموقف جانبا كبيرا من الوطنية ، وعلى هذا الأساس ينظر المؤرخون إلى هذه الفترة بكثير من الإجلال والتقدير، ويرون في حرص أفلاطون على تسليم زمام السياسة للفلاسفة أمرا في غاية الأهمية " ما لم يصبح الفلاسفة ملوكا في بلادهم ، أو يصبح أولئك الذين نسميهم الآن ملوكا وحكاما فلاسفة جادين متعمقين ، وما لم تتجمع السلطة السياسية والفلسفة في فرد واحد ، وما لم يحدث ، من جهة أخرى ، أن قانونا صارما يصدر باستبعاد أولئك الذين تؤهلهم مقدرتهم لأحد هذين الأمرين دون الآخر من إدارة شؤون الدولة ، ما لم يحدث ذلك كله ، فلن تهدأ يا عزيزي جلوكون ،حدة الشرور التي تصيب الدولة، بل ولا تلك التي تصيب الجنس البشري بأكمله ."[1] إنها محاولة لعقلنة الحكم . لا يقلل من شأنها عدم تجسيدها العملي مباشرة على أرض الواقع . لكونها تشكل تحولا هاما في الفكر السياسي مكّن المجتمعات من السعي إلى تحقيق مزيد من العدالة والتحرر.

وقد عرفت الدولة فيما بعد تطورا ملحوظا يتسم مساره العام بالتحول التدريجي نحو مزيد من الاعتراف بحقوق الشعوب وتوفير المزيد من الحريات ولم تكن هذه المكاسب مجانية بل دفعت هذه الشعوب ثمنا باهظا للحصول عليها ، وكان لظهور الإسلام دورا مفصليا في توفير جملة من الأدوات الفكرية والسياسية لتطوير نظام الحكم وجعله أكثر تجسيدا للإرادة العامة بفضل المنظومة التشريعية والقانونية التي جاء بها والذي جسدته الخلافة الراشدة في أنصع صوره ، إلا أننا لا نجد للدولة بالمفهوم الحديث جذورا واضحة في الحضارة الإسلامية فالتطورات التي حدثت في التاريخ السياسي الإسلامي كشفت عن ابتعاد كبير عن المبادئ الأولى التي جاءت بها التعاليم الأصيلة في تدعيم الأمة الواحدة الملتفة على مبادئ مستمدة من التشريع الديني ، فتوسع رقعة الدولة الإسلامية وظهور إثنيات ثقافية جديدة أدى إلى تراجع المبادئ الأولى وبالتالي إلى انقسام كبير وتمزق واسع في جسد هذه الدولة التي أصبحت فسيفساء للعديد من الدوليات العرقية المتناحرة ، ولعل ما حدث في الأندلس لهو أبلغ دليل على هذه الوضعية . وعلى هذا الأساس يجب البحث في صيرورة تاريخية أخرى للعثور على تشكل الدولة الحديثة، ونقصد بذلك التطورات التاريخية التي حدثت في أوروبا، والتي أصبحت تعرف بعصر(الحداثة). فالدولة الحديثة تمثل مرحلة جسدت أحلام وتطلعات العديد من الشعوب التي كانت تتوق إلى الحرية والكرامة، فهي بهذا الشكل انعكاسا لمطلب إنساني قديم لم يجد في المؤسسات السياسية القديمة ما يحقق طموحه ويجسد أحلامه وآماله المشروعة في العدالة.

الإشكالية: وإذا كانت هذه هي مطالب المجتمع الإنساني من خلال سعيه لتشكيل الدولة الحديثة فهل تعتبر العولمة رافدا إيجابيا يتحرك في نفس مسار هذه الدولة ويساهم في تجسيد تطلعاتها، ويمثل عنصرا متناغما مع البنى الأخرى للدولة الحديثة، أم أنه يشكل عنصرا دخيلا على النسق العام لمكونات الدولة الحديثة وفلسفتها العامة وبالتالي فهو يتحرك ضد تطلعات هذه الدولة ويسطر لنفسه وجهات فكرية وسياسية واقتصادية وثقافية غير تلك التي تسعى إليها الدولة الحديثة، وبالتالي هل العولمة تشكل خطرا على الدولة الحديثة؟

تعريف الدولة الحديثة:

الدولة الحديثة تشكل مرحلة طالما كانت المجتمعات تتوق إليها وتسعى إلى بلوغها نظرا لما مرت به من ظروف اجتماعية عانت فيها من مظاهر الاستبداد والظلم الذي مارسته القوى الحاكمة من خلال تقييد الحريات وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء والعمل على مصادرة حقوق الطبقات الفقيرة وممارسة شتى أنواع الظلم والاستغلال عليها مدعومة بذلك من طرف أقوى مؤسسة دينية هي (الكنيسة) التي خانت قيمها الدينية وتحالفت مع الأقوياء ضد الضعفاء.

لقد كانت مسيرة شاقة وتحولات قيصرية تلك التي عاشتها المجتمعات الأوروبية في الشرق والغرب لبلوغ مرحلة عصر الحداثة ذلك العصر الذي جسد العديد من القيم الإنسانية من خلال كتابات المفكرين والفلاسفة ورجال الدين النزهاء

[1]. أفلاطون. جمهورية أفلاطون ، ترجمة فؤاد زكريا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968 ، ص: 192

وبعض الحكام المنصفين وتعرف باللغة الفرنسية باسم(Modernité) ، وهي الشيء الجديد، والذي يعطي صورة معاكسة عن الشيء القديم، وتعرف أيضاً بأنها: الانتقال من حالة قديمة إلى حالة جديدة، تشمل وجود تغيير ما، أما عن دور الحداثة في التاريخ، فيعد الفيلسوف هيغل Hegel أول شخص اهتم بمفهوم الحداثة، وربطها مع التطوّرات الفكرية التي ظهرت في أوروبا، والتي اتّسمت بظهور تيارات أدبيّة وفنية لم تكن معروفة سابقاً. وارتبطت أفكار الحداثة مع العلوم، والاختراعات فظهرت العديد من الوسائل التي لم تكن مكتشفة سابقاً لتساهم الحداثة في نقل العالم لعصر جديد أكثر تطوراً وفاعلية، وهذا ما ظهر في كل من القرنين التاسع عشر، والعشرين وما زال مستمراً حتى يومنا هذا. وأثرت الحداثة بشكل ملحوظ على مسمّيات العصور التاريخيّة، فظهرَ كل من عصر التنوير وعصر النهضة في أوروبا كعصرين جديدين، وأشار الفيلسوف هيغل لهذا التطوّر بأنه الانتقال إلى حقبة جديدة تختلف عن الحقب الماضية، وكأي مفهوم مستحدث واجهت الحداثة الكثير من الانتقادات؛ بسبب التغيّرات التي أدت إليها، والتي لا تتناسب مع الأفكار الشعبيّة، وآراء بعض الفلاسفة والمفكّرين. قول هيغل "ان زمننا هو زمن ولادة وزمن انتقال الى حقبة جديدة. وان العالم الجديد ينفتح على المستقبل ويولد حقبة تاريخية جديدة تستمر في كل لحظة من لحظات الحاضر الذي يولد شيئا جديدا"[2] . وبقصد بالحقبة الجديدة تحولا جذريا وتغيرا عميقا يتجاوز التغيرات البسيطة والشكلية ويتناول تغيرا جذريا في وعي الإنسان بذاته بالدرجة الأولى لأنها أساس كل تغير عميق يعمل على تغيير المعادلات المكرسة من طرف ثقل الظروف التي نتجت عن حالة من ذهول الفرد عن حقيقته وبالتالي التنازل عن حقوقه واستسلامه للواقع بشكل يجعله متواطئا مع من يحرمه منها ويسلبه حقه في التمتع بها كالحرية والعدالة والكرامة التي فقد الانسان حقيقته وقيمته بدونها.

وإذا كان من الصعب تحديد تاريخ معين لظهور الدولة الحديثة فإن اعتبار الثورة الفرنسية تاريخيا نقطة تحول واقعية أمر يتناسب بشكل كبير مع تطلعات أنصار الدولة الحديثة لأنها تمكنت من إحداث قطيعة واضحة بين الدين (الكنيسة) والدولة وهذا ما شكل الطابع العلماني للدولة الحديثة والطابع اللائكي لأدواتها البيداغوجية في تكوين الإنسان الجديد بداية من المدرسة وخاصة في فرنسا.

ويعرفها عالم الاجتماع الفرنسي (جورج بلانديه) (-1920) Georges Balandier تعريفا دقيقاً فيقول: " الحداثة، إنها قبل كل شيء قطيعة أو تصدع في المجتمعات أو الحضارات التي يضعف فيها التقليد. الحداثة هي الامتداد والتوسع والانفتاح على الخارج والأحداث والمجتمعات الأجنبية. هي شبح ثورة وحليفة مجتمعات العصر التقني، وتغذي وهم التحكم العقلاني الكبير والقدرة على تحقيق التصورات الجيدة للمستقبل. "[3] إنها إذا منعرجا حاسما في تاريخ أوروبا السياسي الذي تحرر من هيمنة الكنيسة والنظام الملكي والإقطاعية ، فالدولة الحديثة نشأت على أرضية الدولة الاستبدادية الوراثية التي كانت تعتبر ملكا للعاهل ، فالدولة الوراثية المستبدة كانت الشكل المناسب لحكم العلاقات الاجتماعية الإقطاعية وما رافقها من علاقات إنتاج ، لقد كانت جزءا من جسد الملك تماما كما كان الجسد الملكي جزءا من جسد الله

لقد كان على الدولة الحديثة أن تحدث القطيعة مع مرحلة القرون الوسطى في أوروبا من خلال أحداث القطيعة مع مكوناتها المادية والأدبية عموما، وهذا ما تجسد عمليا من خلال التحولات التالية:

- القطيعة مع الكنيسة

لقد عرفت الكنيسة الأوروبية سلسلة من التغيرات الجذرية والمراجعات العميقة داخل أسوارها وقلاعها المحكمة الانغلاق ، وكانت لهذه (الثورة) الداخلية بالغ الأثر على مستقبل أوروبا بكاملها وكانت الشرارة الأولى لهذا التحول عزوف الإنسان الأوروبي بشكل تدريجي عن التعاليم الدينية وميله بصورة متزايدة نحو الاهتمام بالمسائل الدنيوية التجارة والصناعة والعلم " فقد صدف الشمال عن الكنيسة واتجه صوب التجارة والصناعة والعلم ... وتراجع النظام المسيحي عند الإيطالي لتحل مكانه الأخلاق الإغريقية ... أما الألماني فقد اتجه صوب أخلاق رومانية فأصبحت الحياة عنده عبارة عن انضباط رواقي وواجب ورسالة "[4] ولهذا فقد الناس الاهتمام بأمور الدين ولم يبق من تمسكهم بها سوى لجوانب عقائدية شخصية مبهمة لا علاقة لها بالجوانب الأخلاقية والفكرية والممارسات العملية ، وتزايد حب الناس للرخاء والنجاح واعتبروا العزلة التي تفرضها الكنيسة والتأمل الديني ضربا من الكسل ، وأصبحت حياة الزواج الذي عارضته الكنيسة هو

[2] /http://elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/5/444829.htm موقع على الإنترنت
[3]/ Georges Balandier. Le détour : pouvoir et modernité, Paris, Fayard 1985 p 55
[4]/ جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث (ج1) ترجمة جورج طعمة دار الثقافة بيروت الطبعة الثانية 1965 ص:223-224

الحياة الإلهية الحقيقية في حين تزايدت مشاعر اللامبالاة والكراهية لأنظمة الطقوس والمال الكاثوليكية، التي تحطمت أمام الثورة الدينية والسياسية ، وهذا ما تجسد عمليا من خلال ظهور البروتستانتية على يد مارتن لوثر Martin Luther (1483 - 1546)في ألمانيا الذي قاد عملية إصلاحية عميقة في الديانة المسيحية كانت بمثابة شق عصا الطاعة عن الكاثوليكية البابوية في روما وشكلت هذه السابقة بزوغ الخلفية القومية والوطنية في قلب الديانة المسيحية التي مهدت بشكل قوي لظهور الدولة الوطنية التي أصبحت ضرورة ملحة لتنظيم العلاقات الاجتماعية في مرحلة حاسمة أقبلت فيها أوروبا بكل قوة على عصر جديد يحمل معاني حداثية سيكون لها بالغ الأثر في قلب الموازين نحو مزيد من التحرر والمساواة بين الفئات الاجتماعية خاصة بعد ظهور قوي للطبقة المتوسطة. ولعل أهم ما جاءت به اللوثرية هو السعي إلى تقليص دور الكنيسة باعتبارها مؤسسة تمتلك وحدها الصلاحية الدينية ليجعل من العقيدة مسألة شخصية ومن السلام

- القطيعة مع النظام الملكي

إن التحولات التي حدثت على المستوى الديني في أوروبا لم تكن لتبقى حبيسة المؤسسة الكنسية بل سرعان ما انعكس صداها على الصعيد السياسي، وذلك نظرا لبنية العلاقة بين الجانبين الديني و السياسي والتي اتصفت بالتكامل والانسجام لمدة طويلة فالملوك كانوا يجدون من الكنيسة دعما كبير في الاستمرار والحفاظ على تيجانهم وعروشهم ، فمبادئ (العناية الإلهية) و (التفويض الإلهي) كانت مبررا ناجحا للسيطرة على الشعوب الأوروبية وإخضاعها لسلطان الملوك والأمراء ، فالملك يمثل السماء على الأرض فطاعته طاعة لله وعصيانه عصيان لله . وفي المقابل استفاد رجال الدين من امتيازات كبيرة منحتها لهم الأنظمة الملكية، أدت إلى ظهور علامات البذخ والثراء عليهم، إلا أن هذه التحالف بين السلطتين الدينية والزمنية اعتراها الكثير من الفتور بل وحتى العداء، ويظهر هذا جليا في فرض الضرائب على الكهنة، ومنع تدخل الكنيسة في الحكومة الإنجليزية التي تحررت بشكل كبير من التدخل البابوي. غير أن هذا الجفاء الذي حدث بين الكنيسة والملكية ، لم ينعكس سلبا على الكنيسة فحسب بل جعل النظام الملكي نفسه أكثر هشاشة ، فالملكيات التي استطاعت أن تقصي إلى حد كبير نفوذ الكنيسة لجأت هي نفسها إلى العديد من الممارسات التي اشتهرت بها الكنيسة من قبل ، فتبنت محاكم التفتيش سيئة السمعة وراحت تضيق على الحريات الفردية وتراقب حتى النشاطات الدينية وبالتالي إخضاع الدين لسيطرة الحاكم الأرضية ليصبح الدين من أملاك الحاكم ، ووجد هذا التوجه من يناصره في مجال الفكر السياسي الفلسفي وهذا ما دفع بمفكر مثل توماس هوبز (1588- 1679) Thomas HOBBES, إلى تقليد الملك صلاحيات الحكم المطلق على اعتبار أن الرعايا حديثو العهد بالحالة السياسية لا يمكنهم التعايش ضمن إطار الدولة إلا من خلال سلطة قوية لحاكم مستبد لا يلزمه العقد في أي شيء ، يقول : " إن سلطة الحاكم تتطلب الطاعة المطلقة لكل أوامره، وللقوانين التي يضعها "[5] ولم يستثن الكنيسة من هذه الطاعة التي يرى أن عليها وجوب خضوعها للسلطة السياسية لأنها لا تملك : " القوة على العقاب على أي شخص لا يؤمن بها ، لكن السلطة المدنية لها الحق في العقاب واستخدام القوة ، إذا انحرفت الرعية عن القانون، أما الكنيسة فلا تصدر أي أوامر ولا تستطيع القيادة "[6] وهذا يعني أن المجتمع الأوروبي أصبح بين أمرين أحلاهما مر - كما يقال - فلم يفتأ أن خرج من طغيان الكنيسة ليجد نفسه أمام طغيان أكثر هو استبداد الملوك الذين تنكروا حتى لما تبقى من أخلاق المسيحية.

ولعل أعمال جون لوك (John Locke) (1632 - 1704) شكلت نقلة نوعية في تحديد صلاحيات الملك عندما اعتبر أن سلطته مقيدة وأنه طرف في العقد الذي يلزمه بوجوب توفير الحرية والعدل وحماية الثروة لمصلحة الشعب، وكانت هذه المواقف بمثابة رد على المحافظين من الأسرة الحاكمة في بريطانيا التي كانت تضع على الملك هالة من القداسة، وتصف السعي إلى الحرية بأنه سلوك غير ورع. إلا أن هذه القناعات لم تثن من عزيمة لوك الذي اعتبر بأن المُلك هو حق للشعب فهو الذي ينصب وهو الذي يعزل ، يقول عن السلطة المطلقة : " فالسلطة التعسفية المطلقة أو الحكم بمعزل عن القوانين القائمة المتفق عليها لا يتفقان كلاهما مع أغراض المجتمع والحكومة التي ما كان البشر ليتخلوا عن حرية الطور الطبيعي وينضووا إليها ويرضخوا لها لولا حرصهم على حماية حياتهم و حرياتهم و أملاكهم وإقرار السلام والطمأنينة ، على أساس قواعد واضحة للعدل والامتلاك ."[7] ويعتبر هذا الطرح الجريء دعامة صلبة لبناء الدولة الوطنية لأنه يرجح كفة

[5]/ Thomas Hobbes, Le Léviathan, introduction by K R min، p 294

[6]/ موريس كرانستون، أعلام الفكر السياسي الطبعة الثانية، دار النهار للنشر بيروت 1981، ص 49

[7]/ ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي، الحقوق الطبيعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ص:210

الشعب في تسيير شؤون الدولة ويجعل منه عنصرا حيويا في العملية السياسية التي طالما كان مغيبا عنها ومهمشا بشكل كبير أمام الطبقة الملكية الحاكمة التي استحوذت بشكل جائر على دواليب السياسة . ومما يثبت أهمية أعمال جون لوك وأثرها العميق في سير الأحداث هو المضايقات التي تعرض لها من طرف السلطة المالكة التي دفعته إلى الهروب من بلده إلى هولندا بسبب ملاحقة الشرطة له ، ومن خلال هذه الانتقادات العنيفة للسلطة الملكية المطلقة والدعوة إلى تقييدها وتفعيل دور الشعب في المجال السياسي ، تحول الرعايا السلبيين إلى مواطنين إيجابيين ، فزادت مشاعر المواطنة في النمو والبروز بشكل أكثر وضوح ومسؤولية " لعل أكثر الأمور أهمية هو أن نظام الرعية الإقطاعي الذي أخلى مكانه لنظام المواطن القائم على الانضباط ، لدى تحول الأفق الوراثي إلى أفق قومي . فشكل انقلاب السكان من رعايا إلى مواطنين مؤشرا دالا على التحول من دور سلبي إلى آخر فعال." [8]

مفهوم العولمة

العولمة لغة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال "عولم" الشيء أي جعله عالميا. ويقابلها بالفرنسية كلمة Mondialisation أما في الإنجليزية فهي كلمة Globalisation أما اصطلاحا ونظرا لتعقيد مفهوم العولمة وتشابكه فإن كماً كبيرا من التعاريف حاولت الإلمام بنواحي العولمة المتعددة. وفي هذا الإطار يرى (أنطوني جيدنز 1938-) Antony Giddensبأن " العولمة هي عملية تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم على نحو يربط لترابط التجمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد أميال عديدة والعكس بالعكس"[9] فالعولمة ترجم التوسع الجغرافي للمبادلات ومجالاتها. وهي لا تقتصر على السلع فقط، ولكن تشمل رؤوس الأموال والمهن والخدمات والملكية الفكرية وحتى الإبداع الفني. ويعتبر دور الشركات المتعددة الجنسيات حاسما لأنها الفاعل الحقيقي في تدويل العلاقات الاقتصادية والثقافية من خلال القدرة على امتلاكها ودمجها. ولا يمكن إغفال دور الهيئات الدستورية والسياسية التي واكبت وشجعت هذه الحركة. كما يرجع المحللين السبب في كل هذه التغيرات إلى التقدم الكبير في مجالي المواصلات والإعلام. فالعولمة لا تشكل سوى الامتداد للتفتح الاقتصادي الحاصل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبهذا فالتغيرات على صعيد النظام الدولي أحدثت منذ التسعينات مزيدا من التبعية المتبادلة بين الدول في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

أما صاحب كتاب "العولمة (مالكوم. واترز) (- 1942) Malcom Waters فيرى فيها انضغاط للعامل الجغرافي " العولمة هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثير العامل الجغرافي على ترتيب النظم الاجتماعية والثقافية ، وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذه التراجع" [10].

وفي نفس السياق يعرف كل من الكاتبان (سميث وبايليس) (Baylis & Smith) العولمة بأنها تعني ببساطة " عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم تكون لها –على نحو متزايد- انعكاسات على شعوب ومجتمعات نائية عنها"[11] ويرى (رونالد روبرتسون) (-1940) (Ronald Robertson) في العولمة " انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط"3 بمعنى تراجع أثر الفواصل المكانية أي (المسافات) أو الزمانية (فروق التوقيت) على التعامل الدولي ، بحيث لا يمكن فهم العولمة إذا تم تفسيرها من الزاوية الاقتصادية فقط بل ينبغي النظر إلى انعكاساتها الخطيرة على العديد من المفاهيم والقناعات المطلقة كمقولتي الزمان والمكان، والسبب في هذا الانضغاط الزمكاني هو السرعة الهائلة التي أصبحت تطبع كل مظاهر الحياة العصرية، والتطور الكبير في وسائل الاتصال ، "العولمة هي تحطيم المسافات"[12] ، ويترتب عن هذا تكريس مقولة " العالم قرية صغيرة" أي تجاوز القناعات القديمة التي تركز على الاختلاف الثقافي بين الشعوب ، وهذا يمثل رغبة العولمة في بسط يدها على العالم ، مما يستوجب عملية تحضير الذهنيات لذلك ومن خلال التعاريف السابقة ندرك بأن هناك توجه نحو دعم الفكرة التي ترى في العالم (الكرة الأرضية) أو الكون كوحدة واحدة ، ومن ثم فالعولمة من وجهة نظرهم هي محاولة لتحقيق ما يشبه الوحدة الكونية وعلى الرغم من ذلك فهم يختلفون فيما بينهم حول تصوراتهم بشأن فكرة التوحيد ذاتها ، إذ يذهب بعض المغالين إلى تبني

---

[8]/ جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث (ج1) مصدر سابق ص: 153

[9] / Malcom Waters Globalisation ; Routledge London 1995 ; p 3

[10] / Baylis & Smith The Globalisation of World politics Oxford university press London 1997 p152

[11] / Roland Robertson ; Globalization : social theory and global culture ; Sage publications London 1992 P 83

[12]/غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح ،العولمة والدولة الوطن والمجتمع العالمي دار النهضة العربية ط1 ص 22 التاريخ غير مذكور

التصور القائل بأن العولمة هي مجموعة العمليات التي يتم من خلالها تجميع شعوب العالم المختلفة في مجتمع كوني واحد أي أنها العملية التي تستهدف خلق (هرمية) Hiérarchie أي عالمية يسيطر فيه الأقوياء على الضعفاء سياسيا واقتصاديا وثقافيا أي فرض منطق القوة و مبدأ الهيمنة على بقية الدول ،في حين يقف فريق آخر عند حد القول بأن (التوحيد)هو(الاتساق) ، أي توحيد المعايير أو القيم على المستوى العالمي ، ولعل ذلك التصور الأخير هو الأقرب إلى الواقع ومن ثم فأن العولمة تشير إلى عملية توحيد القيم والمعايير والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى العالمي. فالعولمة من هذا المنظور تصبح جهدا تركيبيا وتأليفيا بين الثقافات وهذا ما أسماه البعض "النزعة الإنسانية العالمية."

وكثيرا ما يتم الربط بين العولمة والليبرالية الجديدة "النيوليبرالية" أي سيطرة النموذج الاقتصادي الأمريكي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فهي التكريس الأمثل للنظام الاقتصادي الرأسمالي وسياسته الليبرالية. وهي وجهة النظر السائدة في دول الجنوب تجاه ظاهرة العولمة. " أن العولمة تمثل ما اصطلحنا على تسميته في العالم الثالث لعدة قرون بالاستعمار "[13] ووفقا لهذا التعريف تعد العولمة صورة من صور الإمبريالية الحديثة. ولكنها إمبريالية متعددة المظاهر والقوى، تملك أدوات خطيرة في الهيمنة على الشعوب .

وتذهب بعض التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة إلى اعتبارها محاولة للتغريب Westernisation أو الأمركة " Américanisationالعولمة هي عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة من المنظور الغربي عبر العالم ، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى وعلى حق الشعوب في تقرير مصائرها ، وحقها في المشاركة في هذه العملية "[14] فقد ارتبطت العولمة بالمشروع السياسي الأمريكي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وما يدعم هذا التصور ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) (- 1924)(George Bush أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في البرازيل عام 1992 ، حين قال : (إن نمط حياتنا غير قابل للتفاوض)[15] مما يوحي بأن قيم الليبرالية الغربية ، وكذا نمط الحياة الأمريكية على وجه التحديد يتعين أن يكونا المعيار الحاكم في أي نظام دولي أو أي اتفاقية دولية . ولعل ذلك ما دفع "بجاك لانج (- 1939 Jack Lang)"وزير الثقافة الفرنسية السابق إلى أن يرفع شعار: "يا ثقافات العالم اتحدي ضد الغزو الثقافي الأمريكي"، وذلك خلال مؤتمر اليونسكو الذي عقد بالمكسيك. ويرى محمد عابد الجابري " أن العولمة التي يجري الحديث عنها الآن هي نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد لتشمل مجالات السياسة والفكر، وهي تشير إلى محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه (هو الولايات المتحدة) على بلدان العالم أجمع"[16]. فالعولمة ليست مجرد تطور تلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها بالدرجة الأولى دعوى لتبني نموذج معين، وبعبارة أخرى إنها تمثل إيديولوجيا تعكس الإرادة الأمريكية للهيمنة على العالم وأمركته.

وانطلاقا من التعاريف التي عرضناها يمكن القول بأن العولمة في مجملها هي عملية إرادية وغائية تستهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي ، الإفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات ، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل ، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة .وما نتج عن ذلك كله من الشعور بانضغاط الزمان والمكان ، وتهاوي الفواصل الإقليمية ، وتزايد الوعي بالعالم ككل متكامل . ، في تحقيق الهيمنة العالمية وذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية على بقية مناطق العالم ، تحقيقا لمصالح تلك القوى المسيطرة ، من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات أو الوسائل المتنوعة والمتساندة والمهيأة لتحقيق الهيمنة"

ومن هنا يتضح بشكل جيد بأن العولمة تسعى إلى تجاوز المفهوم الكلاسيكي للدولة الحديثة أو ما تسمى (بالدولة الوطنية) تلك الدولة التي حققت لأفرادها المعنى الحقيقي للاندماج وسمحت لهم من الانتقال من صف الرعايا إلى صف المواطنين الأحرار الذين يرتبطون في علاقة حقوق وواجبات مع الآخرين بما تسمح به القوانين التي ساهموا في صياغتها وتحديدها. فهم يُحكمون القوانين التي وضعوا بمحض إرادتهم وسنوها وفق مشروعهم الاجتماعي الذي يسعون إلى تحقيقه.

---

[13] / Baylis & Smith ; The Globalization of world politics (Oxford university press London 1997)p 15
[14]/ Ibid ; p :17
[15]/ طلال عوكل، الرؤية الأمريكية للمنطقة العالم، مجلة رؤية عدد 33 /9.7. 2002 غزة فلسطين، ص:17
/ [16] محمد عابد الجابري : (العولمة والهوية الثقافية) ورد في مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت عدد 228 فبراير 1998) ص 128

ولعل أخطر ما تهدده العولمة في تكوين الدولة الحديثة هو مفهوم (السيادة)

تعريف السيادة في الدولة الحديثة

هي سلطة سياسية عليا آمرة نابعة من ذات الدولة، وقادرة على تنظيم نفسها، وعلى فرض توجهاتها دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها، فهي أعلى السلطات التي تملك أمر الحكم فيما ينشأ بين الأفراد والوحدات الداخلية من خلافات، وهي كذلك لا تخضع ماديا ولا معنويا لأي سلطة أخرى. وقد عرف جان بودان (1530-1596) Jean BODIN السيادة في كتابه "الكتب الستة للجمهورية Six Livres de la République "الصادر سنة 1576 بأنها: (حق الدولة الحديثة المطلق وسلطتها غير القابلة للتجزئة والموقوفة عليها وحدها في أن تعطى القانون من دون أن تتلقاه من أحد. فهي السلطة التي تحتكر التشريع.)[17] والسيادة لها جانبان: جانب داخلي وجانب خارجي فبالنسبة للجانب الداخلي تغطي السيادة كل حقوق السلطة العليا في الدولة الحديثة وهو حق اتخاذ القرارات العليا فوق ارض الدولة الحديثة وبواسطة نظامها السياسي، أما في الجانب الخارجي فتعني السيادة اكتساب حصانة من التدخل الخارجي ، فليس من حق أي طرف خارجي التدخل في شؤون الدولة دون استئذان ، بعبارة أخرى السيادة تعني حق الدولة في ألا يأمرها احد بما يجب أن تفعله ، وان تكون قادرة على تقرير ما تفعله داخل حدودها ، والسيادة مفهوم حيوي وأساسي في الشؤون الدولية الحديثة أو الوطنية وتمثل المؤهل ومفتاح الدخول إلى الساحة الدولية وبسبب ذلك يسعى من لا يملكونها إلى الحصول عليها ويعمل من يملكونها على الحفاظ عليها والسيادة لا تمنح الدولة حقوقا مطلقة فقط بل أيضا تحملها مسؤوليات مطلقة اتجاه شعبها ، واتجاه المجتمع الدولي .

خصائص السيادة :

تتميز سيادة الدولة الحديثة عن غيرها من المنظمات بخصائص رئيسية تتمثل في أنها :

(1 شاملة : أي أنها تنطبق على جميع مواطني الدولة وعلى المقيمين على أرضها .

(2 غير قابلة للتجزئة: بمعنى أنه لا يمكن أن يكون في الدولة أكثر من سيادة واحدة لأن تجزئتها يعني القضاء عليها[18]

(3 غير قابلة للتصرف : أي عدم جواز التنازل عنها لأن الدولة التي تتنازل عن سيادتها تفقد ركنا من أركان قيامها ، وتنقضي شخصيتها الدولية باعتبار السيادة "إرادة" فلا يمكن فصلها عن صاحبها1 .

4 (دائمة: فلا تخضع للتقادم، وإذا احتلت دولة إقليم دولة أخرى، تبقى السيادة للدولة مالكة الإقليم شرعا. وهنا تبقى السيادة كامنة.

وهنا يجدر بنا التمييز بين السيادة القانونية والسيادة السياسية، فالأولى تعني سلطة الدولة في إصدار القوانين وتنفيذها، وتمتعها بهذه السلطة، ويكون لها الحق في معاقبة كل مخالف لتلك القوانين. أما الثانية أي السيادة السياسية، فيقصد بها "الشعب" الذي يقوم باختيار من يمارس السيادة القانونية باعتباره المعبر عن الإرادة الشعبية.

وإذا كان هذا هو مفهوم السيادة في بناء وتشكيل الدولة الحديثة فإن أنصار العولمة ودعاتها من الليبراليين الجدد وما يقدمونه للعالم من نظرة اختزالية إقصائية وتسلطية، يعتبرون بأن هذا المفهوم للعولمة كلاسيكي ولا يتناسب مع ما عرفته الإنسانية من تطور على صعيد أدوات التواصل والإعلام وغيرها من التكنولوجيات المتطورة التي جعلت من العالم (قرية صغيرة) تجاوزت الشكل القديم للدولة باعتبارها كيانا منغلقا على نفسه ينشر أسلحته وجيوشه على تخوم حدوده مستعدا للقتال. فهذه النظرة التقليدية للعلاقات الدولية أصبحت في نظره غير مواكبة لما حققته الإنسانية من إمكانيات الانفتاح على الآخر والتقارب معه في شتى الميادين. وعليه عرف مفهوم السيادة تغييرا جذريا يفرض على الدول أن تتنازل عن العديد من قوانينها التقليدية القديمة لصالح تشريع عولمي جديد يجعل من السيادة أكثر مرونة ونفاذية وفق قوانين تحددها المؤسسات الدولية التي تنتمي إليها كل دول العالم ومن بينها (منظمة الأمم المتحدة) التي تعتبر في حقيقتها مطلبا (حداثيا) عملاقا يحتاج إلى دعمه بجملة من المؤسسات الاقتصادية والمالية التي تجعل من التعاون الدولي حقيقة عملية ملموسة وواقعا يوميا يساهم في تقريب الشعوب وتجاوز حساباتها القديمة.

---

[17]/ Jean BODIN (Les Six Livres de la République,), Livre I, chap. I.p:5 éd. G. Mairet, L.G.F. Paris, 1993

[18]/ بن عامر تونسي: قانون المجتمع الدولي – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993 ص: 80

ولا يقتصر تأثير العولمة السلبي على الدولة في مجال السيادة فحسب بل يتعلق بمجالات أخرى لها علاقة بالجوانب الاقتصادية من خلال سيطرة المؤسسات العولمية على مقدرات الشعوب المادية بسن قوانين ابتزازية تدفع بالدول الضعيفة تحت طائلة الديون التي تعجز عن سدادها إلى التخلي عن جملة من مقوماتها المادية لمصلحة القوى العولمية، ويدفعها إلى خصخصة اقتصاداتها بفتح بنوكها الوطنية إلى عملية نهب ممنهجة ووضع مواردها الطبيعية تحت تصرف الشركات العابرة للقارات. ومما يساهم في تسهيل هذه المهمة تواطؤ المسؤولين المحليين الذين يتم تنصيبهم بعيدا عن كل آليات ديمقراطية من طرف هذه القوى الأجنبية كما يحدث في عديد من دول العالم الثالث وأمريكا وآسيا وعالمنا العربي على وجه الخصوص. كما عملت العولمة على استئثار قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل القومي والثروة القومية في حين تعيش غالبية السكان على الهامش ، كما ارتبطت العولمة بتحرير الأسواق المالية والنقدية بالتخلي عن معظم الضوابط النقدية التي تسير العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود طويلة، ولم تعد الكتلة النقدية خاضعة للسلطة النقدية المحلية " البنك المركزي" فتحول العالم إلى رهينة في يد حفنة من كبار المضاربين المتاجرين بالعملات والأوراق النقدية ، أي سيطرة البنوك العالمية . يقول رمزي زكي : (وهكذا تحول العالم بفعل العولمة إلى رهينة في قبضة حفنة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية مستخدمين في ذلك مليارات الدولارات التي توفرها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الدولية وصناديق التأمين والمعاشات).[19]

وبهذا الشكل فإن الدولة الحديثة التي لا تستطيع ضمان الاستقرار الاقتصادي لمواطنيها، تكون بذلك قد أخلت بالتزاماتها السياسية في توفير الشروط الكاملة للديمقراطية باعتبارها تعبيرا عن الشعب وتجسيدا لطموحاته المشروعة. مما يؤكد على أن العولمة تشكل حاجزا حقيقيا بين الأهداف التاريخية التي ارتبط بها الفكر الحداثي الذي كان يراهن على ضرورة تأسيس الدولة التي من خلالها يحقق طموحاته ويجسد أفكاره التي لطالما تغنى بها الأدباء وحلم بها الفلاسفة والمفكرين. إن المشروع العولمي في حقيقته لا يتحقق سوى على حساب هوية الدولة الحديثة.

ومما يؤكد ذلك الانعكاسات الوخيمة التي تترتب عن انتشار المشروع العولمي في العالم على الجوانب الثقافية للدولة الحديثة التي تحترم الخصوصيات الثقافية للشعوب باعتبارها تعبير عن هوية المجتمع وامتداد لخصائصه العميقة والمتجذرة في وجدان الأفراد الذين يشكلون طبيعة الدولة الحديثة ويرسمون لها شخصيتها الحقيقية من خلال مفهوم (الجنسية) الذي أخذ طابعا موحدا للمجتمع.

إن العولمة تسعى إلى "تنميط" الحضارة العالمية وصبغها بصبغتها الخاصة، على الرغم من التنوع الثقافي الذي تبلور بعد ظهور الدولة الحديثة. ويمكن القول بأن العولمة هي الانتقال من "الاختلاف" أو "التنوع " الثقافي إلى " التجانسية " الثقافية للعالم (Homogénéisation) مما يشكل تهديدا للهوية الثقافية التي حرصت مختلف الشعوب على صيانتها وضحت من أجلها ،وهذا ما يسميه "محمد عابد الجابري" بالاختراق الثقافي" فيقول عن العولمة بأنها: (تتولى القيامَ بعملية تسطيح الوعي، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم، ثقافةٌ جديدة تماما لم يشهد التاريخ من قبل لها مثيلا: ثقافة إشهارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعاية الانتخابية) وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ، إنها "ثقافة الاختراق" التي تقدمها العولمة بديلا للصراع الإيديولوجي.)[20]

وإلى نفس الرأي يذهب المفكر المغربي "عبد الإله بلقزيز" في كلامه عن محاولة القضاء على الخصوصية الثقافية وذلك بالترويج لفكرة الثقافة العالمية، لأن هدف العولمة هو تحطيم الحدود الجغرافية بين الشعوب والأمم، والقضاء على شعور الانتماء والولاء لنسق قيمي معين، فتعيد رسم الحدود بين الأنا والآخر. ولا يتحقق للعولمة ذلك إلا بالترويج لثقافة إنسانية عالمية تتجاوز الثقافات المحلية وتخترقها باعتبار أن ذلك أمر حتمي لا مفر منه لما حققته الوسائل والتقنيات الحديثة من ثورة في الاتصال تعمل على تشجيع التفاعل بين الشعوب والاحتكاك فيما بينها، وبالتالي التبشير بثقافة عالمية موحدة. ومن هذا المنطلق ينادي أنصار العولمة بما يسمونه "الوعي العالمي"، إذ يصبح من المتعين على الإنسان في عصر العولمة أن ينقل اهتمامه أو مجال تفكيره من المستوى الوطني أو القومي إلى المستوى العالمي. وإذا كنا لا ننكر وجود قواسم مشتركة بين الثقافات البشرية إلا أن ذلك لا يلغي الخصوصيات التي يتعين على كل شعب الحفاظ عليها من خلال التمسك بها

---

[19]/ رمزي زكي، في مقدمة كتاب فخ العولمة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت. ص: 13

[20]/ محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: موقع على الإنترنت WWW ABEDJABRI. COM

كما تسعى ثقافة العولمة إلى تغليب الأمور الحسية على الأمور المعنوية بوجه عام ، وذلك لأن المعايير القيمية هي التي تمثل هوية الإنسان وبالتالي تكون شعوره بذاتيته وتميزه عن الآخرين وهذا لا يتناسب مع ما تطمح إليه العولمة وتسعى من أجله ، ومن هذا التصور كان من المتوقع أن تتجه العولمة بوسائلها المختلفة (السينما العالمية ، والقنوات الفضائية الموجهة) إلى ما يسمى "بالتسطيح الثقافي" الذي يتمثل في التركيز على المواد الترفيهية الخالية من كل عمق فكري أو فلسفة نقدية ، و لا يتحقق لها ذلك إلا بتحريك الغرائز والشهوات ومخاطبة المشاعر والعواطف ، ولعل ما يؤكد هذا التوجه ما يراه عبد الإله بلقزيز حين يقول:(تبدو الثقافة على مستوى من الهزال والفقر والسطحية يثور معه التساؤل المشروع عن مستقبلها الإنساني . وتشبه ثقافة العولمة سائر مواد الاستهلاك: معلبات ثقافية تتضمن مواد مسلوقة جاهزة للاستهلاك، وشركات إعلامية تتنافس لتقديم سلعتها إلى المستهلك في إخراج مثير يضعه تحت وطأة إغراء لا يقاوم. فلا وقت للتفكير والتمحيص والتردد النقدي، وسائر ما يمكن أن يحمي الوعي من السقوط في إغراء الخداع. إذ تنهار ملكة التحوط ويتحول الوعي إلى مجال مستباح لكل أنواع الاختراق، ثم تتكفل التقانة بهندسة ذلك الإغراء وصناعة أسباب الجاذبية له ، ناهيك عن التفتت الذي سيصيب نظام القيم فيكرس منظومة جديدة من المعايير ترفع قيمة النفعية والفردية الأنانية والمنزع المادي-الغرائزي المجرد من أي محتوى إنساني، نعم ستغدق ثقافة العولمة على الجسد ما سيفيض عن حاجاته من الإشباع ، تماما مثل العولمة الاقتصادية ،غير أنها ستقتل الروح، وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الإنسان.)[21]

ومن أجل الترويج للعولمة الثقافية راهن مهندسو العولمة على "الصورة" باعتبارها مادة ثقافية قابلة للتسويق على أوسع نطاق لعدم حاجتها لمصاحبة اللغة كي تنفذ إلى إدراك المتلقي أينما كان فهي تمثل لغة بذاتها ، لأن فعالية الكلمة في المقابل تتوقف على مدى توفر الاطلاع اللغوي في حين لا تحتاج الصورة لهذا الشرط فتحطم بذلك الحاجز اللغوي ، فبات من الواضح طغيان ثقافة الصورة على حساب ثقافة الكلمة التقليدية مع التراجع الشديد لمعدلات القراءة واندحار ثقافة الكلمة أمام الهجمة الشرسة للإعلام السمعي البصري[22].

يتضح إذن أن المد العولمي ليس مجرد عارض شكلي يسعى إلى استغلال قدرات الدولة الحديثة ومقدراتها، ولكن يهدف إلى الحلول محلها وتغيير كيانها من الداخل، باعتباره لا يقبل القسمة على إثنين، فهو لا يستطيع الاستمرار في الوجود جنبا إلى جنب مع مكونات الدولة الحديثة. بل يتطلب مشروعه تعطيل كل الآليات الديمقراطية لهذا النموذج من الكيان السياسي الحداثي.

الخاتمة

ومن خلال هذا البسط المقتضب للعلاقة بين الدولة الحديثة والعولمة يتبين لنا بأن الدولة الحديثة لم تمر بامتحان أصعب من هذا الذي تطرح عليها القوى العولمية، فالعولمة في سعيها للسيطرة على الدولة الحديثة تعمد إلى توظيف كل طاقات هذه الدولة واستغلال قدراتها ولكن من خلال توجيهها في الاتجاه الذي يخدم أغراضها الاختراقية وأساليبها البرغماتية المقيتة. إنه الصراع القديم المتجدد، الصراع بين قوى الخير وقوى الشر والظلمات، وهو صراع يراهن على مدى تفشي الجهل واللامبالاة واللاوعي ضمن صفوف الشعوب المغلوبة على أمرها وهي تحت قبضة (الأوليغارشيا) كطبقة سياسية عميلة للمنظومة العولمية الخارقة للقارات العابثة بالقواعد والقوانين التي تؤمن بالعيش المشترك بين الشعوب.

فالعولمة تهدد الكيان السياسي والعمود الفقري للدولة المتمثل في السيادة، أي سيادة الشعب على أرضه وعلى مقدرات بلاده وخيراتها. وكما تبين لنا ذلك فإن أضعاف هذه السيادة لا يقتصر على تقويض الهيكل السياسي للدولة بل الوصول إلى مختلف مفاصلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والسعي إلى وضع كل هذه المكونات في خدمة المشروع العولمي. فحتى يتسلل البديل العولمي يجب التمهيد له بالاستلاب الفكري والتبعية الاقتصادية والفوضى الاجتماعية التي ينخرها الفقر والبطالة والإجرام من خلال تفعيل الجهاز الإعلامي والسينمائي الذي يعتمد على منطق الاستهلاك المعلب الذي لا يترك للشعوب المستهدفة أي فرصة للتحلي بالنزعة النقدية والقدرة على التساؤل والبحث عن الحقيقة من وراء بريق العولمة المخادع وإغراءاتها القوية وأساليبها الاستدراجية.

---

[21]/ عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي (العدد 229 مارس 1998) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 96

[22]/ المرجع نفسه ص: 95-96

وبهذا تطرح العولمة نفسها . من خلال التضييق على السيادة بالمعنى المتداول والمعروف فلسفيا قانونيا . كمظهر جديد للسيادة، أي أن تصبح العولمة هي في ذاتها "السيادة الجديدة"، سيادة على صعيد يتجاوز حدود الدولة الحديثة لأنها تعلو عليها وتملي إرادتها من مركز فوقي دون أن ينسب بشكل واضح وبشكل مباشر إلى دولة بعينها حتى وإن كانت "العولمة" مرتبطة شئنا أم أبينا "بالأمركة". وتتجسد هذه السيادة في جانب من جوانبها في مبدأ الإدارة العليا أو "الكوفيرنانس" بحسب تعبير الجابري وهو يقابل في الفرنسية كلمة gouvernance وفي الإنجليزية governance وهو(الحكم العالمي) أو(الإدارة العليا) كما يدعوها حسن حنفي ، والذي تنادي به الليبرالية الجديدة ويؤسس تصورا للدولة "ك "شركة مساهمة"، لها مدراء (الحكومة) ومساهمون (حملة الأسهم وجمعيات المجتمع المدني الخ)؛ والهدف هو التقليص من دور الدولة الوطنية الحديثة، لأن حملة الأسهم يمارسون نوعا من "الرقابة" والتوجيه، عند توزيع الأرباح، بهدف دفع المدراء أي الحكومة إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح للمؤسسات التي يتولون تسييرها. يقول الجابري في حديثه عن معنى (الكوفيرنانس) بأنه "يحيل إلى عملية ممارسة السلطة بالمعنى الشامل للكلمة، فهو يضم ليس فقط الحكومة التي تتألف من مؤسسات وفاعلين مكلفين بممارسة السلطة، بل يشمل أيضا عناصر مماثلة تنتمي إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني.[23] فهو إذن مصطلح يحمل خلفيات اقتصادية ونفعية ، يدل على طبيعة العولمة التي تقحم الآليات الاقتصادية في حل المسائل السياسية، الأمر الذي يؤكد سيطرة الاقتصادي على السياسي في النظام الليبرالي الجديد الذي تدعو إليه العولمة ، فالحكم العالمي أو (الكوفيرنانس) بمثابة الوصاية التي تمارسها العولمة على الدول في مباشرة مهامها السياسية ، ومن هنا يمكن لنا أن نتساءل عن مهمة الدولة الوطنية أو ما تبقى لها أن تقوم به في إطار سيادتها ، وعندما نقول الدولة نقصد بها كل أجهزتها وهياكلها الوطنية التي تعمل من أجل مشروع قومي نابع من الإرادة العامة ، في إطار الديمقراطية وما ينجم عنها من شفافية وتحكيم لرأي الأغلبية وضمان للحقوق والحريات الفردية والجماعية بما يسمح به الدستور والقوانين المعمول بها في كل دولة ذات استقلال وسيادة، بكل بساطة أن تمارس الدولة مهمتها الطبيعية وهي مهمة الحكم .

كل هذه المعاني أصبحت مع ظهور مفهوم (الكوفيرنانس) مسائل تقليدية لا تساير التحولات الجديدة، يقول توماس فريدمان (-1953) Thomas Friedman في كتابه " السيارة ليكزاس وشجرة الزيتون": (إن السياسة كلها ليست محلية. فقد انتهى العصر الذي كانت فيه كل دولة تدير شؤونها كما يحلو لها، لقد أصبحت السياسة عالمية برغم أنه ليس من الضروري أن تشعر كل دولة بأنها جزء من نظام العولمة)[24] فالعولمة تنظر إلى بقية الدول وكأنها عاجزة عن تدبير شؤونها بنفسها أي أنها أصبحت غير قادرة على ممارسة المهمة السياسية إلا من خلال مساندة وتوجيه خارجيين ، فإذا كانت السياسية تدبيرا لشؤون الدولة فإن شؤون الدولة السياسية تبتلعها العولمة ، مما يجعل مهمة الدولة تتقلص إلى مستوى الدركي لنظام العولمة. وذلك طالما أن العولمة تقتضي الخوصصة التي تعتبر بمثابة (حصان طروادة) للعولمة الذي يمكنها من التسرب إلى الهياكل السياسية للدولة من الداخل وإقحام أنفها في عملها بمبرر حماية مصالح شركاتها العابرة للقوميات، وضمان التسيير الحسن للنفقات والميزانيات حتى تتمكن هذه الدول من احترام أجندة البنك الدولي وترشيد مديونتها بكيفية فعالة، ولم يبق للدولة من السياسة سوى الالتزامات أي احترام الإملاءات التي تفرض عليها من طرف الهيئات الدولية بعيدا عن مصالح شعوبها وظروفهم الداخلية.

إن الكوفيرنانس في الحقيقة هي سياسة التنازلات والإذعان والخضوع، أما الأحزاب السياسية فقد أصبحت برامجها صورا طبق الأصل لبعضها البعض وذلك طالما أن السقف أو الحد الأقصى للممارسة السياسية عبارة عن خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها ، وهنا تتردد مصطلحات متشابهة مثل "الاندماج" أو "التكيف" في السوق العالمية ، أما المواطنون في عالم الكوفيرنانس فهم صنفان: المستهلكون للعولمة المندمجون فيها لما تدره عليهم من منافع فهم إذن انتهازيون ، أما الصنف الثاني فهو السواد الأعظم للمواطنين المسحوقين والمنبوذين من العاطلين والمسرحين والمهمشين وغيرهم ، هؤلاء لا مكان لهم في العولمة التي استبدلت المعاني الأخلاقية بمعاني الفعالية ، فهم ضحية قانون" اصطفاء الأنواع" الذي لا مكان فيه للضعفاء.

---

[23]/ محمد عابد الجابري ، أوهام الليبرالية الجديدة ، موقع على الإنترنت : www.Abedjabri.com

[24]/ توماس فريدمان : السيارة لكزاس وشجرة الزيتون، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ط2. ص: 37

وبهذا فإن الدولة تصبح كيانا غريبا عن مجتمعها فتفقد وطنيتها وتصبح قراراتها "مستلبة" لا تعكس واقع هذا المجتمع بل تزيد في تعقيد ظروفه وبالتالي توسيع الهوة بينه وبين هيئاته السياسية التي تجد نفسها مكبلة بالعديد من القوانين الدولية. وهذا ما تستهدفه العولمة من خلال محاصرة الدولة الحديثة، فهل تتمكن أن تفك الوثاق ن نفسها وتتجاوز هذه العقبة كما تجاوزت العقبات القديمة، هذا يخبرنا به القادم من الأيام. وفي انتظار ذلك لا يجب علينا البقاء مكتوفي الأيدي أمام هذا الخطر الذي يداهمنا عندما يداهم الدولة الحديثة التي ضحت من أجلها أجيال دفعت بقوافل من الشهداء على مذبح الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية فهل نتمكن من الحفاظ عليها أم أننا نفشل في ذلك. كل هذا يتوقف على إرادتنا ووعينا بخطورة المرحلة وأهميتها ومدى استعدادنا لتدفع الثمن الكافي لحماية هذا المكسب التاريخي الحفاظ عليه.

الهوامش

أ) المراجع بالعربية

1/ أفلاطون. جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968

2/ جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة جورج طعمة دار الثقافة بيروت الطبعة الثانية 1965

3/ موريس كرانستون، أعلام الفكر السياسي الطبعة الثانية، دار النهار للنشر بيروت 1981

4/ ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي، الحقوق الطبيعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان

5/ غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح ،العولمة والدولة.الوطن والمجتمع العالمي دار النهضة العربية ط1

6/ طلال عوكل، الرؤية الأمريكية للمنطقة العالم، مجلة رؤية عدد 33. 2002 غزة فلسطين

7/ محمد عابد الجابري: (العولمة والهوية الثقافية) ورد في مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت عدد 228 فبراير 1998

8/ بن عامر تونسي: قانون المجتمع الدولي – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993

9/ رمزي زكي، في مقدمة كتاب فخ العولمة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت

10/ عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي (العدد 229 مارس 1998) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

11/ توماس فريدمان: السيارة لكزاس وشجرة الزيتون، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ط2

ب) المراجع الأجنبية

1/Georges Balandier. Le détour : pouvoir et modernité, Paris, Fayard 1985

2/Thomas Hobbes, Le Léviathan, introduction by K R min

3/Malcom Waters Globalisation ; Routledge London 1995

4/Baylis & Smith The Globalisation of World politics Oxford university press/8 London 1997

5/Roland Robertson ; Globalization : social theory and global culture ; Sage/9 publications London 1992

6/Baylis & Smith ; The Globalization of world politics (Oxford university press/11 London 1997

7/Jean BODIN (Les Six Livres de la République,), Livre I, chap. I.p:5 éd. G. Mairet, L.G.F. Paris, 1993

ج) المواقع الإلكترونية

http://elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/5/444829.htm/1

2/ محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: موقع على الإنترنت WWW ABEDJABRI. COM